(20) اقتراف المعصية والوقوع في الخطأ. (1) وعرّفها الفاضل المقداد بقوله: العصمة عبارة عن لطف يفعله ا في المكلف بحيث لا يكون له مع ذلك داع إلى ترك الطاعة ولا إلى فعل المعصية مع قدرته على ذلك ويحصل انتظام ذلك اللطف بأن يحصل له ملكة مانعة من الفجور والاِقدام على المعاصي مضافاً إلى العلم بما في الطاعة من الثواب، والعصمة من العقاب، مع خوف الموَاخذة على ترك الا َ َولى، وفعل المنسي. (2) أقول: إذا كانت حقيقة العصمة عبارة عن القوة المانعة عن اقتراف المعصية والوقوع في الخطاء، كما عرّفه المتكلمون فيقع الكلام في موردين: الاَوّل: العصمة عن المعصية. الثاني: العصمة عن الخطأ. ولتوضيح حال المقامين من حيث الاستدلال والبرهنة يجب أن يبحث قبل كل شيء عن حقيقة العصمة. إنّ حقيقة العصمة عن اقتراف المعاصي ترجع إلى أحد أُمور ثلاثة على وجه منع الخلو، وان كانت غير مانعة عن الجمع: _____ 1 . الميزان: 2|142، طبعة طهران. 2 . إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: 301 ـ 302، ومن العجب تفسير الاَشاعرة للعصمة على ما يقتضيه أصلهم من استناد الاَشياء كلّها إلى الخالق المختار ابتداءً: بــأن لا يخلق ا فيهم ذنباً (*). أفبعد هذا هل يصح أن تعد العصمة كرامة وترك الذنب فضيلة؟ وليس معنى التوحيد في الخالقية سلب التأثير عن سائر العلل، وقد أوضحنا الحال في الجزء الاَوّل من هذه السلسلة عند البحث عن هذا القسم من التوحيد، فلاحظ. (*) إبطال نهج الباطل لفضل بن روزبهان على ما نقله عنه صاحب دلائل الصدق: 1|370 ـ 371.